المحاضرة السابعة:

الانظمة المراقبية لتسيير المنشات الرياضية

1/ النظام الإداري لمراقبة المنشآت الرياضية:

ينصب هذا النظام و كما ذكرنا سالفا على المرفق الإداري الذي هو باختصار المكان المخصص للعمليات الإدارية سواء كانت ماديات أو أشخاص أو سلوكات يخرج منها عمل إداري بتطبيق السياسات و التشريعات القائمة من قبل المسؤولين و المنفذين سواء كانوا مركزيين أو غير مركزيين، كما أن للأجهزة الإلكترونية أو التكنولوجية التي تستعمل في ترقية هذا المرفق و المكاتب المحيطة به تدخل ضمن هذا الإطار، و نقول أن الوعاء الرقابي في المرفق الإداري يتمثل في الأعمال الصادرة من قبل الإدارات و الأجهزة المختلفة الإدارية داخل المنشآت الرياضية.

ينقسم النظام الرقابي الإداري في المنشآت الرياضية إلى قسمين، و هما من أنواع الرقابة الذي يتميز بالمركزية و اللامركزية، فهناك النظام الرقابي الإداري الداخلي، و يتمثل في مجموع السياسات و التشريعات الداخلية و القوانين التي لها صلة بتسيير المنشأة الرياضية من المسؤولين و الموظفين، و من خلال هذا يجب وضع سياسة داخلية رقابية من قبل المسؤول الأول على المنشأة الرياضية، و يمكن الاعتماد في هذا التطبيق إلى بعض الإجراءات و الأدوات التي هي من صميم عمل الإدارة الوسطى أو الإدارة المنفذة لقرارات المسؤول الأول في المنشأة الرياضية و التي تعد تنسيقا بين العمل الإداري و الجهة الخارجية للمنشأة و أبرز هذه الأدوات الإحصائية تحصي مجموع الموارد البشرية المخطط لها سابقا و لاحقا، و كذلك إحصاء أهم الإنجازات و الإخفاقات التي باشرتها إدارة المنشآت الرياضية بصفة دورية و يعتبر كشف الأداء و هو الآخر من بين الأمور الرقابية الداخلية و التي تعمل على تقييم الأداء الوظيفي في المنشأة الرياضية، بل هي إطار رقابي قبلي يحمل على تحفيز الموظفين فكل هذه الرقابة الإدارية التي هي على سبيل المثال لا الحصر تكون وفق خطة تنظيمية مسطرة، و بالتأكيد على أن مدير المنشأة الرياضية هو المسؤول على هذه الرقابة.

النظام الرقابي الإداري الخارجي: وجب وضع مراقبة صريحة على التسييرين مركزي ولا مركزي، أو مراقبة ضمينة، فالمركزية تقتضي وجود جهات وصية أعلى من المسؤول الأول على المنشأة الرياضية و تعمل على إجراء أعمال إدارية بأي طريقة كانت من أجل النهوض بهذه الإدارة، و لتحقيق هذا فإن إجراء الاجتماعات الدورية و بعث المراسلات و التعليمات و بعض الأمور التنظيمية

من قبل الجهة الوصية المركزية الأخيرة دليل على وجود رقابة مركزية و تكون في إطار الرقابة الخارجية الإدارية في المنشأة الرياضية، و تجدر الإشارة في أن قيام المسؤولين لكلا المراقبين هي مسؤولية إدارية بدرجة أولى سواء كانت على الصعيد المركزي أو اللامركزي.

2/ النظام المراقبي التقني الفني:

تتكون إدارة المنشأة الرياضية من عدة وحدات تنظيمية تتولى تنظيم استخدام المرافق التقنية و صيانتها و التأكد من جاهزيتها لممارسة الأنشطة الرياضية فيها باستمرار، حيث أن من أبرز هذه المرافق التقنية الفنية هي ما اعتمد أثناء التصميم على اعتبار الشكل الهندسي يدخل ضمن إطار الأمور الفنية و وضع الأجهزة المتطورة في الرقابة أو الصيانة ضمن الأساليب التقنية و التكنولوجية الحديثة و انطلاقا من الوحدات التنظيمية الموجودة في إدارة المنشآت الرياضية تحدد أبرز كيفيات المراقبة التقنية الفنية بتشكيل لجان فنية و لجان تهتم بشؤون المنشآت، حيث يعتمد على توفير الإمكانيات البشرية، المادية و المعنوية اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية، و ينسجك كل هذا في إطار تنظيم عملية استخدام المنشآت بموافقتها التقنية و الفنية لمنتسبيها و غيرهم من الأفراد و المؤسسات من خارج القطاع أو خارجه مركز على مبدأ الرياضة للجميع و على مفهوم تنمية النشاط الرياضي لدى أعضاء هيئة التدريس و الموظفين.

و تمارس مراقبة المنشآت الرياضية باختصاصاتها كما أسلفنا سابقا عن طريق الأقسام التابعة لها، و حسب المرفق التقني الفني الذي شكل له قسما خاصا و هو القسم الفني، و قسم ثاني خاص بالمنشأة في حد ذاتها.

القسم الخاص بالأمور الفنية: يختص هذا القسم بمراقبة الشؤون الفنية في المنشآت الرياضية و يتحدد اختصاصه و مهامه في الآتي:

- المساهمة في وضع السياسة و الخطة العامة للإدارة و تكوين منتخبات و الإشراف عليها من الناحية الفنية، و هو ما يعني متابعة تطور المستوى الفني و المهارات للفرق و المنتخبات عن طريق التقييم و التقويم لمستخدمي المنشآت الرياضية.

إن كل ما قيل يدخل ضمن المراقبة الفنية للأشخاص الرياضيين و مراقبة أدائهم الفني.

كما أن متابعة أحدث المعلومات و الدراسات و الندوات و المؤتمرات و النشرات العلمية الخاصة بالأنشطة من أولويات قسم المراقبة الفنية مما يحتم عليه رفع التقارير عن الفرق و البطولات و المسابقات التي تشارك فيها الإدارة مع إعداد الميزانيات الخاصة بإقامة البطولات و المنافسات الوطنية و الدولية.

القسم الخاص بالمنشآت: يتحدد اختصاصه في تحديد شروط و لوائح استخدام المنشآت الرياضية لمتابعة احتياجاتها في مختلف المواقع المحددة في إنشائها حيث تبدأ من بروز الفكرة باعتبار أن دراستها تخضع إلى الدراسة التقنية المعتمدة من قبل المهندسين و ذوي الاختصاص في الجانب المعماري، أما الأمر الثاني فهو تحديد برنامج زمني لصيانة المنشآت بإعدادها للاستخدام المحلي و الدولي و كذا العمل على تهيئة الجو المناسب لاستغلالها بخلق التعاون الرياضي مع المؤسسات المقابلة التي تهتم بالنشاط الرياضي.

و من بين أبرز أمثلة مراقبة المنشآت الرياضية هو صدور مرسوم رئاسي في 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتنظيم مراقبة بالفيديو و سيرة في هذا النظام الذي يعد أداة تقنية للإطلاع و الاستباق حيث حدد المرسوم الأماكن التي تكون محل مراقبة و الذي يكون من اختصاص أمن الولاية و تتطلع عليه بقوة القانون المصالح الإقليمية للدرك الوطني و مديرية الأمن الوطني و الحماية عند الحاجة، و قد حددت الشروط وفق تنظيم لاحق و على الأرجح وجود اتفاق صريح و ضمني بين إدارة المنشآت و مصالح الأمن الإقليمية.

3/ النظام البيداغوجي لمراقبة المنشآت الرياضية:

يعتبر علم البيداغوجيا العلم الذي من أهم اختصاصاته الدراسات العلمية التي تهتم بأساليب و طرق التدريس القديمة و الحديثة و لتأثير هذا المفهوم على أهله يجب إيجاد الوعاء البيداغوجي لاستقبال الأفكار و الدراسات الخاصة بهذا الشأن، و بنظرتنا إلى علم إدارة المنشآت الرياضية يتوفر المرفق البيداغوجي كان من الأجدر تسطير جملة من أساسيات أساليب التربية البيداغوجية.

فالقسم الأول يتمثل في جاهزية الإدارة من إطارات و موظفين و عمال الذين يسهرون على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للرقابة البيداغوجية و كذا كيفية أدائها على المستوى الإداري البحث.

أما القسم الثاني من مستعملي نظام الراقبة البيداغوجية فيتمثل في إطارات و ممارسي الرياضة داخل المنشأة الرياضية من رؤساء الفرق إلى المدربين و اللاعبين.